محسوب: مكافحة الفساد توفر 25 مليار

الأربعاء 31 أكتوبر 2012 12:10 م

أكد الدكتور محمد محسوب وزير الدولة للشئون القانونية والبرلمانية انه لن يتم التصالح مع رموز النظام السابق المسجونين حاليا وانه ليس هناك تصالح مع الفساد وانه يمكن فقط التصالح مع المستثمرين الجادين، مشيرا الى انه تم استرداد اراض وفروق اسعار حقيقية للاراضى التى خصصت فى السابق بما قيمته عشرات المليارات من الجنيهات .

وقال الدكتور محسوب ان الحكومة تعمل حاليا وفى المستقبل وفق رؤية تتضمن احداث توازن بين كيفية زيادة الاستثمارات وتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد المالى والإدارى وان ذلك يقتضى وضع خطة محددة .

واضاف الوزير - فى مؤتمر صحفى عقب اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الدكتور هشام قنديل رئيس المجلس - ان مكافحة الفساد المالى والإدارى ستوفر خلال العام المالى الجارى 25 مليار جنيه،" واننا نطرح عددا كبيرا من التشريعات وان الامر يحتاج تضامن بين العمل الحكومى والمجتمعى وان عدة قرارات ستصدر الاسبوع المقبل تتعلق بتشكيل لجان حكومية ومدنية بهدف مكافحة الفساد وتحقيق النزاهة وتكافؤ الفرص والقيام بدور رقابة على المؤسسات الحكومية" .

وبالنسبة للعدالة الاجتماعية أوضح محسوب انها تقتضى اعادة النظر فى الحدين الأدنى والأقصر للأجور ووضع قانون جديد للوظيفة العامة بالدولة وأن الحكومة تعمل على وضعه الان، مشيرا الى ان تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب معالجة موضوع الدعم والوصول الى طريقة لوصوله لمستحقيه وتستفيد منه الطبقات الاكثر فقرا

وبالنسبة للاستثمار وفتح فرص عمل جديدة قال الوزير "ان المطروح هو إشعال المنافسة بين الأقاليم الاقتصادية المصرية السبعة وتنفيذ محور قناة السويس لتصبح العاصمة الاقتصادية لمصر وبما يوفر 700 الف وظيفة وتوسعة المواني على هذا المحور وتحويل المنطقة من ممر ماشى الى منطقة خدمات وصناعات تحويلية وبحيث تصبح مقرا لتحويل النصف مصنعة للعالم اجمع

وقال الدكتور محمد محسوب انه فيما يتعلق باسترداد الاموال فان ذلك يعتمد على إرادة الدولة صاحبة المال وانه قد تم التحدث مع المسؤولين السويسريين وانه سيتم تحويل الاموال المهربة من رموز النظام السابق الى مصر قريبا، مشيرا الى انه لم يتم تتبع الاموال المهربة بالخارج حتى الان وان ما يتم استرداده هو ما تم بالفعل تجميده

ووصف محسوب عدم استرداد المليارات المصرية المهربة للخارج حتى الان "بالكارثة" وأننا فى حاجة لإطلاق حملة لتتبع الاموال فى الخارج

وفيما يتعلق بموقف الحكومة من حكم المحكمة ببطلان عقد استغلال منجم السكرى، قال محسوب انه تقرر تشكيل لجنة لرفع توصيات لمجلس الوزراء بهذا الشأن

وعن الاقتراض من الخارج ذكر محسوب ان مصر فى حاجة الى رفع مستوى الائتمان لقدرة التعامل مع السوق الدولى وحينها لن يكون الاقتراض قرارا حكوميا وانما سيكون قرارا شعبيا .

وأوضح محسوب ان تشكيل لجان لمكافحة الفساد لا يتعارض مع مهمة الجهاز المركزى للمحاسبات لان الجهاز سيراقب الأداء الحكومى , لكن اللجان ستراقب الفساد فى مختلف المجالات ومنها عدم تكافؤ الفرص والفساد فى الهيكل الادارى .

وأشار الى ان الدولة ليس بها آليات لمكافحة الفساد لافتا الى ان الاموال التى تم تجميدها فى الخارج باعتبارها منهوبة من مصر تصل الى مليار و300 مليون دولار، موضحا انه يجرى اعداد قانون لحماية المبلغين والشهود لفتح الباب للتعرف على ما تم تهريبه بالاضافة الى اعداد قانون لتتبع الاموال فى الداخل أيضا

أ ش أ